

ثم اعتقوا بغيره وان اعتق
نصفه عن كذا

فمؤظها وان قال ردت الطلاق فهو طلاق بائن وان لم يكن
لدينته فليس بشيء . ولا يكون الظهار الا من زوجته فان ظاهره
من امرته لم يكن مظاهرا . ومن قال لست ابي انثى علي كظهير
اتي فهو مظاهر من جماعتهم وعليه لكل واحدة كفارة
وكفارة الظهار عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كل ذلك
قبل المسيس بخزي في العتق الرقبة الكافرة والمسلمة والذكر
والانثى والصغير والكبير . ولا تجزئ العمياء ولا
المقطوعة اليدين او الرجلين وبحوز الاصم ومفطوح احد
اليدين واحدي الرجلين من خلاف ولا تجوز مقطوع ابهامي
اليدين ولا المجنون الذي لا يعقل . ولا تجوز عتق المدبر
واما الولد والمكاتب الذي ادي بعض المال فان عتق مكانا
لم يولد شيئا جاز . فان اشترى اباه او ابنته ينوي عند
الشراء عن الكفارة جاز عتقها وان اعتق نصف بعد مشترك
ضمن قيمة باقيد فاعتقه لم يجز وان اعتق نصف عبده عن

كفارة ثم جامع التي طاهر منها ثم اعتق باقيد لم يجز عند اي خيفة
واذا لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارة صوم شهرين متتابعين
ليس فيما صوم رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام
الشرق فان جامع التي طاهر منها في خلال الشهرين ليلاعامدا او
نهارا ناسيا استأنف الصوم عند اي خيفة ومحمد فان افطر في
يوم منها بعد راو بغير عذر استأنف . واذا طاهر العبد لم يجز
في الكفارة الا الصوم وان اعتق المولى عبده او اطعم عبته لم
يجزه . واذا لم يستطع المظاهر الصيام اطعم ستين مسكينا
كل مسكين نصف صاع من تريا او صاعا من تمر او شعير
او قيمة ذلك فان غداه وعشاهم جاز قليلا كانوا او كثيرا
وان اعطي مسكينا واحدا ستين يوما اجزاه وان اعطاه
في يوم واحد لم يجزه الا عن يومه . وان قرب التي طاهره
منها في خلال الاطعام لم يستأنف ومن وجبت عليه كفارتنا
ظفارا فاعتق رقبتين لا ينوي احد منهما بعينها جاز عتقها وان ضم
اربعة اشهر اطعم مائة وعشرين مسكينا جاز وان اعتق رقبة

كفارة